

الهيئة المنظمة تدعو المهتمين لإبداء الرأي السنيرة يتسلم برنامج تحرير الاتصالات

خلال بضعة سنوات. كذلك أوضح شهادة أن البرنامج يتضمن جدولاً زمنياً واضحاً لعملية إصدار التراخيص والأنظمة وكيفية معالجة مشاكل سوق الاتصالات، وقال «يعطي هذا البرنامج نظرة شاملة ومتكاملة للتحويل من قطاع احتكاري إلى سوق اتصالات تنافسية بجميع خدماتها، وهذا الجدول الزمني الطموح يدل على النتائج التي نتوخاها سريعاً، ويساعد الشركات على إعداد خططها بناء عليه، وفيه دعوة صريحة للمستثمرين المستعدين للمشاركة في السوق». واعتبر أن «الاهتمام الذي يبديه المستثمرون العرب والأجانب بالاستثمار في لبنان منذ تأسيس الهيئة، يعتبر علامة ثقة بهذا البلد»، فيما تعكف الهيئة على تنفيذ برنامجها، وفيما تكمل الدولة إصلاحات القطاع، ومنها إنشاء «ليبان تيليكوم». وقال إن «هذا أمر مهم جداً لبلد بحاجة إلى تنويع وتشجيع الاستثمارات فيه، ويصب في خانة تنويع وتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات، وإعادة لبنان إلى مركز الريادة في المنطقة خلال سنتين أو ثلاث، علماً أن لبنان كان ذا رؤية ومتقدماً على الدول الأخرى في المنطقة في أوائل التسعينيات، غير أن تلك الدول أجرت إصلاحات هيكلية وحررت وخصصت شركاتها، فسبقت لبنان الذي يعاني ظروفًا غير عادية».

دعا رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) كمال شهادة جميع الهيئات الاقتصادية والنقابية والأكاديمية والشركات وكل المهتمين بشؤون خدمات الاتصالات، أو الذين يبنون الاستثمار فيه، إلى الاطلاع على مسودة «برنامج تحرير قطاع الاتصالات» الذي أعدته الهيئة، وإلى إبداء الرأي فيه، بهدف تطوير أفضل الخدمات على هذا الصعيد.

وفي بيان صادر عن الهيئة أمس، قال شهادة إن الهيئة التي وضعت خطة متوسطة الأمد لتحقيق أهدافها، تدعو الجهات المذكورة إلى مراجعة مسودة «برنامج تحرير قطاع الاتصالات» المطروحة للتشاور العام، وهي متوافرة على موقع الهيئة الإلكتروني (www.tra.gov.lb)، وأعلن أن الهيئة سلمت البرنامج لرئيس الحكومة فؤاد السنيرة الأسبوع الماضي، وتستعد حالياً لإطلاق مزايده عالمية لحيازة الشركات التراخيص الوطنية للحزمة العريضة (Broadband)، تشمل بناء شبكة اتصالات دولية ووطنية تغطي كل لبنان لتقديم أفضل الخدمات، بما يسمح للبنان بتحقيق قفزة نوعية كبيرة من خلال استقدام الشركات الفائزة لأفضل التقنيات وأكثرها تطوراً.

وقال شهادة إن إطلاق هذا البرنامج يسمح للبنان باستحداث الكثير من فرص العمل خلال عامين أو ثلاثة، ويعزز تنافسية القطاع، ويضخ مئات ملايين الدولارات في الاقتصاد اللبناني